

Distr.: General
20 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١١٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر
عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الدورة السبعين
للجمعية العامة، وتشرف بأن تبلغه بأن حكومة اليابان قررت تقديم ترشُّحها لعضوية مجلس
حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٦، في
نيويورك (انظر المرفق). وسيكون من دواعي امتنان البعثة الدائمة لليابان لو تم إدراج
ترشحها في الوثيقة الختامية التي ستصدر من أجل الانتخابات المرتقبة وستكون ممتنة أيضا
إذا ما تم تعميم الترشُّح على الدول الأعضاء.

وتتطلع اليابان إلى الاضطلاع بدور نشط بالتنسيق مع الدول الأخرى في مجلس
حقوق الإنسان، المسؤول عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات
الأساسية. وفي هذا الصدد، تشرف حكومة اليابان بأن تحيل طي هذه المذكرة الشفوية
مجموعة من التعهدات والالتزامات الخطية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لقرار الجمعية
العامة ٢٥١/٦٠.

* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010816 270716 16-12597 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

ترشح اليابان لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٧-٢٠١٩

التعهدات والالتزامات المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

أولا - سياسات اليابان المتعلقة بحقوق الإنسان

تتمسك اليابان بأرفع معايير حقوق الإنسان، التي يحويها ويضمنها دستورها، وقد وطدت أركان نظامها السياسي الديمقراطي ووضعت سياسات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية باعتبارها قيمة عالمية. وتؤمن اليابان إيماناً راسخاً بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان مصلحة مشروعة للمجتمع الدولي. ولذلك، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ينبغي معالجتها بالتعاون مع المجتمع الدولي. وتؤكد اليابان أيضاً وجوب احترام حقوق الإنسان للبشر كافة بصرف النظر عن ثقافات بلدانهم وتقاليدهم ونظمها السياسية والاقتصادية ومستويات نموها الاجتماعي الاقتصادي، حتى إن اختلفت مسارات وسرعة إنجازها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وحماية حقوق الإنسان هي أهم مسؤولية أساسية تقع على عاتق كل دولة. واستناداً إلى التزام اليابان بالحوار والتعاون، فإنها ستقوم بتوجيه جهود حل قضايا حقوق الإنسان المثيرة للقلق لدى المجتمع الدولي ولتحسين حالات حقوق الإنسان عن طريق كل من المتدييات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، والحوارات الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم اليابان بالقيام بالتعاون الضروري والممكن من منظور الأمن البشري. واليابان ملتزمة أيضاً بالإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في العالم بنشاط أكبر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى.

ثانياً - الالتزامات والتعهدات الدولية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١ - التوقيع على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومواصلة تنفيذها بإخلاص

وقعت اليابان على الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان وتلتزم بالتنفيذ المخلص لها، بما يشمل تقديم تقارير حكومية تتصل بتلك الصكوك:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٦)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٩)

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)
 - اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٤)
 - الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (١٩٩٥)؛
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٩٩)
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٩)
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٤)
- كما وقعت اليابان على اتفاقيات جنيف والاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين وتلتزم بتنفيذها بإخلاص.
- وفي عام ٢٠١٤، وقعت اليابان على اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال من أجل حماية مصالح الأطفال.
- وستواصل اليابان المتابعة الواجبة للتوصيات التي تلقتها من هيئات المعاهدات المعنية بتلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بغية تعزيز تعاونها مع كل هيئة والتزامها المتعلقة بتنفيذ كل صك.

٢ - المساهمة في جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة

ألف - المشاركة النشطة في مجلس حقوق الإنسان

تشارك اليابان بنشاط في أنشطة مجلس حقوق الإنسان، عبر طرق منها الاستعراض الدوري الشامل ومجموعة متنوعة من الفرص الأخرى للعمل على تحسين حالات حقوق الإنسان في بلدان ومناطق مختلفة وإيجاد حلول لقضايا حقوق الإنسان. وخلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١١، ومرة أخرى في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى أواخر عام ٢٠١٥، أسهمت اليابان بنشاط في مناقشات المجلس وفي اعتماد قراراته الرئيسية مسهمة بذلك في تشكيل رأي المجتمع الدولي، كما يتضح مما يلي:

(أ) قامت اليابان، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بدور رائد في اعتماد القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبذلت وما زالت تبذل جهوداً لزيادة الوعي الدولي من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك قضية عمليات الاختطاف.

(ب) وضعت اليابان المسودة الأولى لقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا ودعمت وما تزال تدعم جهود الحكومة الكمبودية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

(ج) قامت اليابان بدور رائد في اعتماد قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم وفي اعتماد قرارات المتابعة الصادرة عن المجلس بهذا الشأن.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اليابان ولا تزال تشارك بنشاط مناقشات المجلس المتعلقة بتحسين حالة حقوق الإنسان في سورية وبوروندي وتعزيز حماية الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والتصدي للعنف الجنسي أثناء النزاعات ومواجهة التطرف المصحوب بالعنف.

وتولي اليابان أهمية كبيرة لدور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودور الإجراءات الخاصة. وستواصل اليابان التعاون بشكل كامل لإجراء حوارات مفيدة وبناءة مع المكلفين بولايات مواضيعية.

وستسهم اليابان بنشاط في أنشطة مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وتأخذ اليابان نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢ على محمل الجد وسوف تقوم طوعاً بإصدار توصية متابعة مؤقتة في عام ٢٠١٦.

وما زالت اليابان ملتزمة بالقيام بدور نشط في المناقشات التي تجري في إطار استعراض مجلس حقوق الإنسان الهادف إلى تحسين عمل المجلس وأدائه لتعزيز كفاءته وفعاليته.

باء - المساهمة في أعمال الجمعية العامة والمحافل الأخرى

ستواصل اليابان المشاركة بنشاط في أعمال الجمعية العامة والمحافل الأخرى، مضطلةً بدور رائد في مجالات من قبيل الأمن البشري وتمكين المرأة والحد من مخاطر الكوارث، وذلك على النحو التالي:

(أ) تدعو اليابان لمفهوم الأمن البشري وتروج له. وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة محورها الإنسان، مما يمثل انعكاساً لمبدأ الأمن البشري. وستواصل اليابان عملها من أجل تحقيق الأمن البشري.

(ب) ستقود اليابان المناقشات المتعلقة بمشاركة المرأة وحمايتها. وقد أكدت اليابان أهمية الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة أثناء المفاوضات المعقودة صوب خطة عام ٢٠٣٠. وتسهم اليابان على نحو استباقي في المناقشات الجارية في لجنة وضع المرأة. وفي

عام ٢٠١٥، وضعت اليابان خطة عملها الوطنية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما استضافت اليابان في طوكيو الجمعية العالمية للمرأة لمدة سنتين متتاليتين (٢٠١٤ و ٢٠١٥) بشأن موضوعي ”المرأة والاقتصاد“ و ”قضايا عالمية“ على التوالي. وفي العام الماضي، اجتمع ١٤٥ من قادة العالم في الجمعية العالمية للمرأة في عام ٢٠١٥، فزادوا مجتمعين من الزخم المؤدي إلى قيام ”مجتمع تتألق فيه المرأة“. وسوف تستضيف اليابان الجمعية العالمية للمرأة مرة أخرى في عام ٢٠١٦.

(ج) في آذار/مارس ٢٠١٥، استضافت اليابان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث. واعتمد المؤتمر إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي يشكل المرجع التوجيهي الدولي الجديد للحد من مخاطر الكوارث. واقترح ما مجموعه ١٤٢ بلدا معاً، بما في ذلك اليابان، اعتبار الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر اليوم العالمي للتوعية بالأمواج السُّنّامية، وتم اعتماد قرار بهذا الشأن في الجلسة العامة للجمعية العامة في دورتها السبعين المعقودة في عام ٢٠١٥. وستضع اليابان نُهجاً وقائية أعم وأكثر تركيزاً على البشر للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

(د) أثناء المفاوضات المعقودة صوب الخطة ٢٠٣٠، أكدت اليابان أهمية القضاء على العنف ضد الأطفال (الغاية ١٦-٢).

وستواصل اليابان المساهمة في تعزيز مساعي مجلس الأمن لحماية المدنيين، وخاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال والتراجع المسلح.

٣ - تشجيع الحوار الثنائي

إدراكاً من اليابان لأهمية الحوار والتعاون القائم على مبدأ التفاهم والاحترام المتبادل، فقد أجرت حوارات ومشاورات ثنائية منتظمة بشأن حقوق الإنسان مع حكومات أكثر من ١٠ بلدان.

وستواصل اليابان إجراء حوارات لتبادل الرأي بشأن حقوق الإنسان مع بلدان شتى وبذل جهود للإسهام في جهود كل بلد لحل قضايا حقوق الإنسان من خلال تبادل أفضل الممارسات وغير ذلك من الوسائل.

٤ - التعاون الإنمائي

في شباط/فبراير ٢٠١٥، وضعت اليابان ميثاق التعاون الإنمائي. ويُجمل الميثاق، الذي يتناول الأمن البشري باعتباره مبدأً توجيهياً ومفهوم ”عدم إغفال أحد“ بوصفه

سياسة أساسية، التزام اليابان بالتعاون عن طريق حماية قدرات كل شخص وتعزيزها، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بما فيها الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون واللاجئون والمشردون داخليا والأقليات الإثنية والسكان الأصليون. واستنادا إلى هذا المبدأ، تسهم اليابان في تحسين حالات حقوق الإنسان من خلال الجهود الملموسة التالية:

(أ) في عام ٢٠١٤، قدمت اليابان المساعدة الإنمائية في القطاع الصحي بمبلغ ٥٢٧ مليون دولار. وتسهم اليابان بنشاط في تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وستواصل اليابان تعزيز التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقا للتصميم الأساسي للسلام والصحة، الذي وضع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ورؤية شبه جزيرة شيما للصحة العالمية الصادرة عن مجموعة الـ ٧ والتي وضعت في أيار/مايو ٢٠١٦.

(ب) تعهدت اليابان بالإسهام بمبلغ ٣ بلايين دولار كمساعدة إنمائية رسمية على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من عام ٢٠١٣، وذلك لتمكين المرأة، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم والزراعة، وتقوم بشكل مطرد بتنفيذ هذا التعهد. كما تعهدت اليابان بالإسهام بأكثر من ٤٢ بليون ين ياباني كمساعدة إنمائية رسمية على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من عام ٢٠١٥، للمساهمة في إتاحة التعليم الجيد للنساء والفتيات.

(ج) في قطاع التعليم، وبالإضافة إلى ما سبق، أعلنت اليابان عن استراتيجية التعلم من أجل السلام والنمو التي ترسم رؤية لتحقيق التعليم الجيد من خلال التعلم المتبادل.

(د) في مجال الحد من مخاطر الكوارث، تعهدت اليابان بأن تتعاون ماليا بمبلغ ٤ بلايين دولار وبتدريب ٤٠ ٠٠٠ شخص في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإعادة الإعمار على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من عام ٢٠١٥، وتقوم حاليا بتنفيذ هذا التعهد، وذلك في إطار مبادرة سنديا للتعاون من أجل الحد من مخاطر الكوارث، التي أعلنت في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، في آذار/مارس ٢٠١٥.

(هـ) تساهم اليابان في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال حملة أمور منها تعزيز مشاركتهم الاجتماعية وبناء المرافق الخالية من العوائق.

(و) تساهم اليابان في بناء السلام عن طريق تقديم المساعدة الانتخابية ودعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتطوير المؤسسات، ضمن تدابير أخرى.

(ز) تتعاون اليابان بنشاط مع المنظمات الدولية المعنية وتساهم في أنشطتها، التي تؤدي إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وزادت اليابان مساهماتها المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأكثر من عشرة أضعاف في السنتين الماضيتين منذ عام ٢٠١٣. وستواصل اليابان دعم هذه المنظمات الدولية، بما في ذلك عن طريق التبرعات.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان في اليابان

تمشيا مع الالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت اليابان طرفاً فيها، سوف تشارك جميع الوزارات والوكالات المعنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مختلف المجالات. وستواصل اليابان تعزيز حوارها مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وتنفيذ السياسات والتدابير في المجالات التالية من أجل تعزيز حماية الفئات الضعيفة:

١ - المساواة بين الجنسين

يشكل التوصل إلى "مجتمع تتألق فيه المرأة" إحدى أولويات حكومة اليابان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على الخطة الأساسية الرابعة للمساواة بين الجنسين. وتتألف هذه الخطة من أربعة مجالات للسياسة العامة، و١٢ مجالاً فردياً لتنفيذ الخطة، و٧١ هدفاً رقمياً. وتشدد الخطة على الحاجة إلى مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك إصلاح أساليب العمل الموجهة نحو الذكور، وتوسيع مشاركة المرأة في جميع ميادين المجتمع، وتعزيز التدابير الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

٢ - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

في الفترة المؤدية إلى إبرام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٤، نظمت اليابان وسنت عدة تشريعات محلية، روعيت فيها آراء الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل التشريعات القانون الأساسي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة [بصيغته المنقحة]؛ وقانون الدعم الشامل للحياة الاجتماعية واليومية للأشخاص ذوي الإعاقة [اعتمد]؛ وقانون القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة [اعتمد]؛ وقانون تشجيع إيجاد فرص عمل، إلخ، للأشخاص ذوي الإعاقة [بصيغته المنقحة]. وستتأثر اليابان على تطبيق تدابير تتفق مع هذه القوانين متمسكةً في الوقت نفسه بمبادئ الاتفاقية.

٣ - حقوق الطفل

ستثابر اليابان على تطبيق المجموعة الثالثة من التدابير الشاملة للقضاء على استغلال الأطفال في المواد الإباحية التي تمت الموافقة عليها في تموز/يوليه ٢٠١٦، فضلا عن القانون المتعلق بإخضاع الأنشطة المتعلقة ببغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية للقانون والمعاقبة عليها وبحماية الأطفال، الذي تم تعديله في عام ٢٠١٤، والذي يتضمن قواعد تنظيمية بشأن الحيازة البسيطة للمواد الإباحية عن الأطفال.

وستبذل اليابان تدابير شاملة لكسر دوامة الفقر استنادا إلى وضع مبادئ عامة للسياسة المتعلقة بالفقر في صفوف الأطفال.

٤ - حقوق المسنين

عملا بالتنقيح الجزئي لقانون تثبيت عمالة المسنين، الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠١٣، ألزمت اليابان الشركات بتطبيق نظام يسمح بالعمل حتى سن ٦٥ لمن يرغب في ذلك من جميع الأشخاص.

وللتصدي لإساءة معاملة المسنين، تحث اليابان المقيمين فيها على التشاور بشأن حالات إساءة معاملة المسنين مع جهات الاتصال المعنية التي أنشأتها البلديات وفقا لقانون منع إساءة معاملة المسنين ودعم القائمين على رعايتهم والمسائل الأخرى ذات الصلة، أو إبلاغ تلك الجهات بها.

٥ - حقوق الأشخاص المصابين بالجذام

تشارك اليابان في الجهود الرامية إلى القضاء على التحيز والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام والمتعافين منه، آخذة في اعتبارها ما سبق أن دأبت عليه من اتخاذ تدابير غير مناسبة لمواجهة الجذام، منها إخضاع المصابين به للحجر الصحي. وعينت اليابان يوهي ساساكاوا، رئيس المؤسسة اليابانية، الذي يحظى بتقدير واسع النطاق وسمعة مرموقة ومعرفة واسعة بهذه المسألة، سفير نوايا حسنة لحقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالجذام.

٦ - مكافحة الاتجار بالأشخاص

ستواصل اليابان تنفيذ تدابير محلية والتماس التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي هذا الصدد، قامت اليابان بتنقيح خطة عملها الحالية وبوضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٤.

٧ - الشعوب الأصلية

ستواصل اليابان العمل على تنفيذ تدابير سياسية شاملة وفعالة لصالح شعب الإينو، مع أخذ آرائهم بعين الاعتبار من خلال القنوات المختلفة، بما في ذلك مجلس النهوض بالسياسات المتعلقة بشعب الإينو.
